

٤- أهم النظريات الكلاسيكية في التبادل الدولي:

يمكن عرض أهم النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية وكالاتي:-

٤-١- نظرية الميزة المطلقة:

يعتبر (آدم سميث ١٧٢٣-١٧٩٠) أول اقتصادي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية، وأظهر أن درجة تقدم الدول يتوقف على الدخل القومي. وأعتبر التكلفة الحقيقية تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة، وفقا لنظرية القيمة المبنية على العمل. والفرضية الضمنية هنا: أن العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد، وبالتالي فإن تكلفة العمل تقيس تكلفة الإنتاج الإجمالية.

ولتوضيح المقصود من نظرية الميزة المطلقة، لتكن لدينا دولتين، المملكة المتحدة والبرتغال تنتجان سلعتي النبيذ والقماش، بافتراض أنه في البرتغال: إنتاج وحدة من

النيبيذ يكلف (٨٠) ساعة ، وإنتاج وحدة واحدة من القماش يكلفها (١٠٠) ساعة. أما في المملكة المتحدة: فإن إنتاج وحدة واحدة من النيبيذ يكلف (١٢٠) ساعة ، وإنتاج وحدة واحدة من القماش يكلف (٩٠) ساعة. إذن، يمكن القول أن المملكة المتحدة لديها تفوق مطلق أو ميزة مطلقة في إنتاج القماش، والبرتغال في إنتاج النيبيذ. وبالتالي فإن المملكة المتحدة تتخصص في إنتاج القماش وتصديره مقابل استيراد النيبيذ من البرتغال، أما البرتغال فيتخصص في إنتاج النيبيذ وتصديره مقابل الحصول على القماش الإنجليزي.

إلا أن المآخذ التي ترتبت على نظرية الميزة المطلقة هو افتراض قيام التجارة الخارجية بين دولتين رغم أن إحداها لا تتمتع بتفوق مطلق في إنتاج أي من السلعتين، في حين تتمتع الدولة الأخرى بتفوق مطلق في إنتاج السلعتين. من هنا انتهى الاقتصادي (ديفيد ريكاردو) إلى أن الأساس في ظاهرة التخصص الدولي هو التفوق النسبي في نفقات الإنتاج وليس التفوق المطلق على النحو الذي قدمه (ادم سميث).

٤-٢- نظرية الميزة النسبية (ديفيد ريكاردو): لقد كانت بداية نظرية الميزة النسبية على يد (ريكاردو) عام ١٨١٧ في كتابه "الاقتصاد السياسي والضرائب". وقامت هذه النظرية على جملة من الفروض نذكر منها:

- ١- التجارة الدولية بين دولتين وقائمة على سلعتين فقط.
- ٢- العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد في العملية الإنتاجية، ووحدات العمل متماثلة في كلا الدولتين.
- ٣- تعد المنافسة كاملة في كل من الصناعتين وفي كل من الدولتين.
- ٤- حرية انتقال عامل الإنتاج من صناعة إلى أخرى داخل الدولة، وعدم إمكانية انتقاله من دولة إلى أخرى.
- ٥- عدم وجود تكاليف نقل بين الدولتين وقيود مفروضة على حركة المبادلات الدولية.

٦_ الإنتاج في الدولتين خاضع لثبات التكاليف.

٧_ تماثل أذواق المستهلكين والتكنولوجيا المطبقة في كل من الدولتين.

مثال تطبيقي على النظرية:

يلاحظ أن إنتاج وحدة واحدة من النبيذ يستلزم (١٢٠) ساعة في إنجلترا و(٨٠) ساعة في البرتغال، وإنتاج وحدة واحدة من القماش يتطلب (١٠٠) ساعة في إنجلترا و(٩٠) ساعة في البرتغال، والتكلفة الوحيدة للإنتاج مرتفعة في إنجلترا عن البرتغال في كلا السلعتين، أي أن البرتغال لها ميزة مطلقة في كلا السلعتين. لكن التكلفة النسبية للقماش بالنسبة للنبيذ منخفضة في إنجلترا ($0,83 = 120/100$) مقارنة بالبرتغال ($0,88 = 90/100$)، والتكلفة النسبية للنبيذ بالنسبة للقماش منخفضة في البرتغال ($1,12 = 80/90$) مقارنة بإنجلترا ($1,2 = 100/120$)، وبالتالي فإن البرتغال يستفيد في حالة تخصصه في إنتاج النبيذ وتصديره، أما إنجلترا فتستفيد في حالة تخصصها في إنتاج الأقمشة وتصديرها. فكل دولة يمكن إذن أن تشارك في التبادل وتتخصص في السلعة التي تنتجها بأقل تكلفة نسبية. وسيكون هناك اقتصاد في النفقة الدولية للإنتاج مقدارها ٣٠ ساعة عمل، ١٠ ساعات منها تستفيد بها البرتغال (٩٠ - ٨٠)، و ٢٠ ساعة منها تستفيد بها إنجلترا (١٢٠ - ١٠٠).

وإن كانت نظرية (ريكاردو) قد أوضحت طريقة التبادل، إلا أنها لم تحدد النسبة التي يتم بها تبادل السلع بين الدول، فقد ركز على جانب العرض أو التكاليف في التجارة الدولية، ولم يول اهتماماً لجانب الطلب.

٥-١- نظرية هكشر - أولين: نظرية وفرة عوامل الإنتاج Hecksher - Ohlin

تفسر النظرية الكلاسيكية السبب في قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى اختلاف النفقات النسبية في إنتاج السلع، ولكنها لم تفسر لماذا تختلف النفقات النسبية من دولة لأخرى. ولكون النظرية الكلاسيكية تقوم على اعتبار العمل أساس نفقة السلعة، وإن التبادل الدولي يتم على أساس المقايضة، فقد جرى تحليل هذه الفروض من قبل هكشر، وقد تم ردها من قبل "أولين" ولاسيما فكرة ((العمل أساس لقيمة السلعة)) والعمل على وجوب تطبيق الأسعار وأثمان عوامل الإنتاج بعيداً عن نظرية القيمة، فالتفاوت في قيمة السلع لا يرجع إلى التفاوت فيما أنفق على السلعة من عمل، ولكن فيما أنفق من عناصر الإنتاج عليها.

بين "أولين": أن التجارة الخارجية تحصل لا نتيجة للتفاوت النسبي بين تكاليف الإنتاج وإنما نتيجة التفاوت بين الدول في أسعار عوامل الإنتاج، الأمر الذي ينسحب على أسعار السلع المنتجة، وتكمن أهمية نظرية وفرة عوامل الإنتاج عبر تطبيق نظرية الثمن والتوازن التي تستخدم في نظرية العرض والطلب على نظرية التجارة الخارجية ويرى "أولين": أن سبب قيام التجارة الخارجية بين الدول يعود إلى الاختلاف في أسعار السلع المنتجة، ذلك الاختلاف الناجم عن أسعار عوامل الإنتاج وإلى ظروف كل دولة من حيث وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج، وينعكس هذا كله في الاختلاف في أثمان السلع المنتجة، وهكذا تخصص دول في إنتاج سلع معينة لأنها تتمتع بميزة معينة في إنتاجها تؤدي إلى اختلاف أسعار عوامل الإنتاج المشتركة في إنتاجها، وتقوم التجارة لاختلاف النفقات النسبية، ثم يزداد الطلب على منتجات كل دولة و تستفيد من مزايا الحجم الكبير للإنتاج وهكذا يتضافر العاملين، عامل وفرة عوامل الإنتاج وعامل الحجم الكبير.

ووفقاً لهذه النظرية فإن الاختلاف الوحيد بين الدول هو في نسب عوامل الإنتاج المتوفرة لها وأن الدول متشابهة في كل الجوانب الأخرى. في حالة دولتين على سبيل المثال A و B وسلعتين X و Y ومدخلين L و K للإنتاج، تفترض النظرية أن:

نسبة العوامل الرأسمالية المستخدمة مع كل عامل أعلى في الدولة B، مما يعني أن
الدولة B تتميز بوفرة عوامل رأس المال والدولة A تتميز بوفرة العمال (الأيدي
العاملة).

أي أن إنتاج Y يحتاج إلى عوامل رأس المال بكثافة أكثر مقارنة مع X (ولأن
تستخدم الأيدي العاملة بكثافة مقارنة مع Y). ويفترض أيضاً هنا أن وجه المقارنة بين
X و Y يظل ثابتاً حتى لو تغيرت نسب الإنتاج (أي أن Y تستخدم رأس المال
بكثافة بصرف النظر عن مستوى الإنتاج. وبالتالي، فإن نظرية هكشر - أولين تنص
على أن كل دولة ستركز على إنتاج السلع التي تستخدم العوامل ذات الوفرة النسبية
لها بكثافة وتقوم بتصديرها، وستستورد السلع - الأخرى. في المثال أعلاه سترصد
الدولة A بتصدير X واستيراد Y وسيحدث العكس بالنسبة للدولة B.